

أوراق سياسات في أزمة الكهرباء

علي الصفار*: توفير الطاقة في العراق: لماذا يعتبر الكهرباء اساساً للأمن والاستقرار والازدهار**

ليس شرطاً ان يكون الامر هكذا. فنقص الكهرباء المزمع لا ينبغي ان يكون بهذا السوء. الدولة خصصت ما يقارب ٢٠ مليار دولار للاستثمار في رأس المال في هذا القطاع منذ عام ٢٠١٢، مما اضاف إلى سعة توليد الكهرباء ما يقارب ١٣ جيجاواط خلال هذه العملية. مع ذلك فإن النقص في الكهرباء المزودة يستمر في النمو في العراق، مما يؤدي إلى توفير خدمات أكثر سوءاً وزيادة في الغضب الشعبي العارم والمشروع.

ولكن لماذا اداء القطاع الكهرباء منخفض هكذا؟ ماذا يمكن القيام به من اجل تفادي النقص الفوري في الطاقة الكهربائية؟ ماذا يمكن القيام به من اجل ان نعطي للبلد القطاع الكهربائي الذي يستحقه شعبه؟

ان مقدار الكهرباء الذي يستخرج من السعة الجديدة البالغة ١٣ جيجاواط، والذي يمكنه ان يصل للمستهلك، يوضح لنا المشكلة متعددة الجوانب التي تسود في القطاع الكهربائي. فقط ٨ جيجاواط تعتبر "سعة فاعلة"، حيث ان الباقي والبالغ ٥ جيجاواط يفقد نتيجة لانخفاض فاعلية محطات التوليد بسبب الصيانة الرديئة. من الـ ٨ جيجاواط المولدة، فقط ٤ جيجاواط يصل إلى المستهلك، حيث ان ٤٠-٥٠٪ مما هو منتج يفقد في شبكة النقل والتوزيع نتيجة لأسباب تقنية. هذه النسبة تعتبر من اعلى النسب في العالم، وتترجم على ٤٠ تيراواط بالساعة من الكهرباء المنتجة والضائعة فيما بعد عند نقلها للمستهلك. لو تم تخفيض هذه النسبة إلى مستويات قريبة من المتوسط السائد في المنطقة، فإن امداد العراق من الكهرباء سوف يصل إلى ١٢٥ تيراواط بالساعة، وسيكون كافياً لتلبية كل حاجة البلد من الكهرباء.

في ذات الوقت، فإن الطلب يزداد بنسبة ٧-١٠٪ تقريباً في كل سنة، حيث ان عدد سكان البلد يزداد إلى ١ مليون شخص في كل سنة ومتطلبات التبريد في الصيف تستمر في النمو بقوة. من الواضح لو أخذنا ذلك في نظر الاعتبار، فان اي سياسة تركز في المدى البعيد على زيادة عدد منشآت التوليد المربوطة بالشبكة فقط هي سياسة لن تكون فاعلة في حل معضلة الكهرباء. ببساطة، فإن من غير الممكن زيادة السعة لكي تتجاوز الطلب وفي نفس الوقت تعوض عن الخسارة الناتجة عن شبكة التوزيع.

أوراق سياسات في أزمة الكهرباء

هذا يعني انه إذا لم تتخذ قرارات فورية بهذا الشأن، فإن الوضع سيزداد سوءاً وبسرعة. فالعراق لا يملك رفاهية الوقت. ان الوضع المتردي في توفير الكهرباء يمثل تهديداً خطيراً لاستقرار العراق مثلما تمثل أزمة للأمن الاقتصادي. ففي الاسبوع الماضي فقط قتل ثلاثة اشخاص كانوا يتظاهرون بسبب رداءة الخدمة الكهربائية - وليس من المعقول التوقع ان الوضع سوف يهدأ من دون تحسن هامشي في تقديم هذه الخدمة.

أدأ، ما الذي ينبغي القيام به؟ ما هي الخيارات المتاحة من اجل استخراج اخر التكرور من مولدات العراق المتاحة لتوفير أكبر كمية ممكنة في فترة الحر القاتلة؟ للأسف لا تتوفر الكثير من الخيارات، ولكن هنالك عدة اجراءات يمكن القيام بها لإضافة ٤-٦ جيجاواط من السعة الكهربائية لو تم اتخاذ قرارات فورية في المجالات التالية:

1. توجيه المولدات المملوكة للدولة بتزويد الكهرباء إلى الشبكة: هنالك ما يقارب ١٧،٧ جيجاواط من السعة الكهربائية الخاصة والمملوكة من قبل الدولة. ففي أوقات الحظر الصحي والتباعد الاجتماعي، حيث الكثير من العراقيين لا يذهبون إلى مكاتبهم، فإن تغذية الشبكة من خلال هذه المولدات من شأنه ان يخفف الضغط على بغداد خلال فترة زمنية قصيرة. هذا الاجراء كان متبعاً من قبل الحكومة السابقة اثناء ذروة الصيف عام ٢٠١٩.

2. ضمان تشغيل كل السعة المتوفرة: عندما لا يتم الاستفادة الكاملة من الوحدات متعددة الوقود بسبب نقص في مادة التغذية (feedstock)، ينبغي استخدام الوقود الثقيل من اجل تعظيم المخرج. وعلى الرغم من ان ذلك لا يعتبر وضعاً مثالياً، ويتسبب في تشغيل المنشأة بسعة اقل من سعتها التصميمية، فإن ذلك سيساعد على التخفيف من حدة الازمة في أوج الحر في الصيف.

3. ابرام العقود فوراً مع شركات توليد الكهرباء والتي بإمكانها ارسال مولدات كهربائية متنقلة و/أو بارجات كهرباء إلى ساحل البصرة. يمكن بالعادة تحقيقه هذا خلال ٦-٨ اسابيع، وفي الوقت الذي تكون فيه أعلى من محطات توليد الكهرباء، الا ان سرعة النشر يجعل منها خياراً جذاباً لتلبية الاحتياجات الآنية. ان المرونة المكانية والعملياتية للوحدات المتحركة يعني ايضاً انها ستكون مفيدة للسنوات المقبلة، لأنه بالإمكان نقلها إلى الاماكن التي تعاني من نقص حاد في الكهرباء، ومن ثم نقلها من اجل معالجة

أوراق سياسات في أزمة الكهرباء

الحالات الأكثر الحاحاً، ليس فقط من حيث النقص، وإنما أيضاً لرفع حالات الاختناق في الشبكة.

4. إجراء تدقيق فوري في الاستهلاك الكهربائي للشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى عمليات حقول النفط، وتحويل أي كهرباء زائدة إلى الشبكة. إن شركات النفط الدولية والتي لديها عمليات في الحقول الجنوبية تمتلك بالعادة محطات توليد مخصصة من أجل تلبية متطلباتها الخاصة، منها محطة كهرباء في الزبير بسعة ٣٨٠ ميغاواط ومحطة في الرمليّة بسعة ١٥٠ ميغاواط. إن المشغلين في كلا الحقلين كانا في الماضي يعيدان توجيه الكهرباء المنتجة إلى شركة نفط البصرة أو إلى الشبكة من أجل الإضافة إلى مجموع الكهرباء الكلي. تعتبر هذه ممارسة فضلى في موسم الصيف، وبإمكانها أن تشجع الصناعات الأخرى والتي تملك قدرة إنتاجية خاصة بها.

هذه الإجراءات ليست مناسبة على المدى البعيد. فلو ضغط العراق على الشركات لإضافة الكهرباء من إنتاجها الخاص إلى الشبكة، فإن ذلك سيكون على حساب الأنشطة الصناعية (وفي حال شركات النفط على التوسع في الإنتاج) والذي يعتبر جوهرياً في الانتعاش الاقتصادي الكلي. بالعبور إلى الأشهر الأكثر برودة، عندما يصبح الطلب أكثر اعتدالاً والنقص أقل وضوحاً، فإن الحكومة العراقية ينبغي أن تركز كأولوية على نمط الإجراءات التي يمكنها أن تنتهي بنظام كهربائي أكثر حداثة واعتمادية في المستقبل.

أولاً، أو أهم شيء، ينبغي تحديد الأجزاء الأضعف في الشبكة وتسريع أعمال إعادة التأهيل في هذه المناطق من أجل تخفيض نسب الخسارة التقنية. ولكن ليست كل الحلول في جانب التزويد. إن الحكومة بحاجة أن تضع في نظر الاعتبار الإجراءات التي تجعل النمو في الطلب مسيطر عليه إذا أرادت أي فرصة لردم الهوة بين ذروة الطلب والطاقة المتوفرة.

إن الحاجة إلى التبريد تعتبر عاملاً مهماً في زيادة الطلب على الكهرباء، وكلما استمر النمو السكاني والزيادة في الدخل فإن هذه العوامل ستبقى الدوافع الأساسية للنمو في السنين القادمة. إن ضمان تلبية وحدات عالية الفاعلية للطلب الجديد سيكون له أثر بالغ في تجاوز ذروة الطلب. لذلك فإن تمويل المعدات الأكثر فعالية سيكون إجراءً حكيمًا ومفيدًا من حيث الكلفة من أجل توفير امداد كهربائي يمكن الاعتماد عليه.

إرسال إشارة للمستهلكين من خلال الأسعار المرتفعة لكي يتم توفير في الكهرباء يمثل مجالاً آخر يساعد على تحسين الوضع في قطاع الطاقة. من أجل الإضافة إلى الشبكة، فإن التوسع في

أوراق سياسات في أزمة الكهرباء

نظام التعاريف سوف يشكل محفزاً قوياً على تخفيض الاستهلاك المنزلي. ينبغي على الحكومة أيضاً أن تدخل اجراءات التوفير في الكهرباء مثل تنصيب عوازل حرارية، والتي اشارت الدراسات المجراة في العراق على انه بإمكانها ان تخفض من استهلاك البنايات للكهرباء إلى حد ٩٠٪.

ليست اي من هذه الإجراءات ثورية أو صعبة التنفيذ في حد ذاتها، حتى في الوسط العراقي. فهي بحاجة إلى تركيز مستمر وأولية في الاستثمار في مجالات كانت مهملة لحد الآن — في النقل والتوزيع، وفي اجراءات الكفاءة من اجل تجاوز ذروة النمو. ان معالجة المشاكل الاكثر الحاحاً بإمكانها ان تضع قطاع الكهرباء في موطئ قدم أكثر استقراراً، مما سيوفر لمتخذي القرار المساحة والوقت للمرحلة القادمة من اجل اعادة التأهيل والتطوير، وجعل كهرباء العراق اقل كلفة وأكثر استدامة. ولكن مناقشة هذا الموضوع يتطلب مقالاً آخر.

(*) علي الصفار مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الطاقة الدولية. وهو المؤلف الرئيسي لدراسة اعدتها منظمة الطاقة الدولية حول العراق والتي تم نشرها في ٢٠١٩.

(**) ترجم المقال من الانكليزية محمد الوائلي. عنوان المقال الاصلي:

POWERING IRAQ: WHY ELECTRICITY IS KEY TO PEACE, STABILITY AND PROSPERITY

<https://1001iraqithoughts.com/2020/07/29/powering-iraq-why-electricity-is-key-to-peace-stability-and-prosperity/>

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 1 تشرين اول/اكتوبر 2020

<http://iraqieconomists.net/>